الشباب والسياسة في مصر المعاصرة

أحمد بهاء الدين شعبان

الطلاّب والشباب: وصفٌ للأوضاع في مصر

لعب الشبابُ المصري، ولاسيّما الحركةُ الطلاّبية، دورًا كبيرًا في التاريخ المصري المعاصر. فقد رفعوا شعارات المطالبة بـ «الاستقلال» (أيْ تحرير الوطن من الاستبداد الخارجي)، و«الدستور» (أيْ تحرير الوطن من الاستبداد المحلي) وبلغ هذا الدور ذروتَه لاحقًا مع تأسيس «اللجنة الوطنية العليا للعمّال والطلبة» (١٩٦٤) التي قادتْ العملَ الوطني وانحازت إلى الطبقات الشعبية والكادحة. وكان ذلك أحدَ المهدِّدات الرئيسية للتحرُّكات التي انتهت باستيلاء «الضبّاط الأحرار» على الحكم عامَ ١٩٥٢.

مرّت العلاقةُ بين الشباب والدولة في مصر، خلال العقود الخمسة والنصف الأخيرة، بمرحلتين شديدتَي التباين في المضمون، وبالغتَي التناقض في التوجُّهات الأساسية:

الأولى بدأتْ مع فجر ٢٣ يوليو عامَ ١٩٥٢، حيث سعت السلطةُ «الشابّةُ» الجديدةُ إلى احتواء جيل الشباب داخل إيديولوجيَّتها السياسية وأُطُرها التنظيمية باعتباره «جيلَ الثورة،» الذي تُعِدُّه على مثالها، وتهيِّئُه لحملِ رايتها، والحفاظِ على مبادئها.

والثانية بدأتْ بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر، واعتلاءِ السلطة رئيس جديد هو أنور السادات. وقد حَكَمَ السادات منفردًا منذ مايو (أيار) ١٩٧١، بعد نجاحه في الإطاحة بمنافسيه من كِبار مساعدي الرئيس الراحل، فتبنّى مضمونًا فكريّاً وطبقيّاً مغايرًا للتوجُّهات الناصرية السابقة. إنّه مضمونٌ انقلب بصورة دراماتيكية على محتوى الناصرية الإيديولوجي، وعلى قاعدتها الاجتماعية وأنصارها السياسيين ـ وفي مقدِّمتهم الشبابُ، الذين بادلوا أنورَ السادات، منذ اللحظة الأولى، نفورًا بنفور فقد تعامَلَ معهم باعتبارهم من جماعات «الأفندية» و«الأرذال» الذين يَحْسن حصارُهم والشكُّ في أفكارهم وميولهم. أما هم فاعتبروه ممثِّلاً لـ «الثورة المضادة،» وقد وَصَلَ إلى السلطة لتحقيق هدفٍ رئيسي في رأيهم هو فتحُ الطريق أمام «بولدوزر» التسوية الأميركية ـ الصهيونية مع اليمين العربي، و«تصفيةُ القضية،» والارتماءُ في أحضان الولايات المتحدة، التي رنا إليها السادات باعتبارها صاحبةَ «٩٩٪ من أوراق اللعبة» على حدّ قوله! ولذلك لم يكن مستغربًا أن تتردّى العلاقةُ بين الطرفيْن. فشهدتْ بدايةُ حكم السادات الانتفاضةَ الوطنيةَ الطلابيةَ في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٢ طلبًا للديموقراطية والقتالِ ضدّ العدو الصهيوني واستردادِ الأرض المحتلة ثم تلتْها انتفاضةُ ١٨ ـ ١٩ يناير الشعبية، التي أَطْلق عليها السادات وصفَه الشهير. «انتفاضة الحرامية.» هذا من جهة اليسار. أما من جهة اليمين، فقد انتهى حكمُ السادات بالرصاصات القاتلة في ١٩٨١/١٠/١، في العرض العسكري المخصَّص لذكرى حربـ «ـه» عامَ ١٩٧٣.

ومع صعود الرئيس حسني مبارك إلى سدّة الحكم، اعتمد الرئيسُ الجديدُ «مبدأً» صكّه الرئيسُ الراحلُ وبدأ في تنفيذه أثر الانتفاضات الطلابية العارمة أوائلَ السبعينيات: «الطالب طالب علْم وبَسْ (!)،» و«لا علم في السياسة ولا سياسة في العلم.» وهكذا رُسمتْ سياسةٌ رسميةٌ واضحةٌ ومبرمجةٌ لتفريغ الجامعة والمدارس الثانوية من كلّ الأفكار والاتجاهات السياسية، وتجويفها من حسّ الانتماء إلى الوطن ومن دواعي التفكير ودوافع الوعي العامّ. فأُلغيتْ كلُّ مواد «التربية الوطنية» و«القومية،» ومُنعتْ كافةُ الأنشطة ذات الطبيعة السياسية المباشرة وغير المباشرة... باستثناء تلك التي تحتوي مضمونًا دينيّاً معاديًا لليسار، أو تصبّ في تمجيد «أولي الأمر» والحضّ على طاعتهم وتكرِّس الاتّكاليةَ. واستُبدلت اللائحةُ الطلابيةُ (لائحة ١٩٧٦)، المتقدِّمة نسبيّاً، بلائحةٍ متراجعةٍ (لائحة ١٩٧٩)، تحاصِر العمل الطلابيّ المستقلّ، وتضعه تحت هيمنة الأمن والإدارة. وكُثِّفت الدعايةُ للنظام بأشكالها المتعددة. واستُنزفتْ طاقاتُ الشباب في أنشطةٍ ذاتِ طبيعةٍ ترفيهية وسطحية، بعيدًا عن إثارة الخيال وتعميقِ الثقافة وتثبيت الرؤية النقدية للوقائع والحياة، في إطار الترويج لنمط الحياة الأميركي الاستهلاكي الشكلاني في الملبس والعادات والأطعمة والأفكار.

وكان طبيعيّاً، والحالُ هذه، أن تنتعش الأصوليةُ الفكريةُ، وأن تنتشر الأفكارُ السلفيةُ، التي رأى فيها النظامُ وسيلةً مأمونةً لكبح جماح الحركات الطلابية اليسارية التي سيطرتْ على

الشباب والسياسة في مصر المعاصرة

الجامعة طوال السبعينيات. واستمرّ هذا الحال طوال الثمانينيات والتسعينيات تقريبًا، الأمرُ الذي وَسَمَ الجامعةَ وثقافتَها طوال هذيْن العقديْن بصبغة «إسلاموية» واضحة، تمثّلتْ في ارتداءِ ما تعارفتِ التياراتُ الإسلامية على اعتباره «الزيَّ الإسلاميَّ» المعتمدَ للطلاّب والطالبات. وانتشرتْ مظاهرُ التديُّن: إطلاقُ الطلاب لِحاهم، وارتداءُ الطالبات الحجابَ (أو النِّقابَ). وفُصِل بين الجنسيْن في مواقع كثيرة (أبرزُها كليات الطب!). وانتشرتْ كتبُ الدعاية الدينية والسياسية ذات التوجُّهات المحافظة والمتطرِّفة. وفُتحتْ مدرَّجات الجامعة ـ التي سبق أن استقبلتْ في السبعينيات الشيخَ إمام، والشاعرَ أحمد فؤاد نجم، ومفكِّري اليسار والناصرية، ومنظَّماتِ الثورة الفلسطينية، وممثِّلي حركات التحرير العالمي في أنجولا وموزمبيق وغيرهما ـ كي يرتادها الشيخُ الغزالي والشيخُ الشعراوي، إضافةً إلى شيوخ التطرُّف الديني والفكري والسياسي، وبرعاية الدولة وحمايتها. ولم يتراجعْ هذا التوجُّه إلاّ بعد أن تصاعدتْ وتيرةُ العمليات الإرهابية، التي نظَّمتْها جماعاتٌ ذاتُ طبيعةٍ دينيةٍ أصولية، وكَبّدتِ المجتمعَ خسائرَ ماديةً وأدبيةً هائلة.

كان للتحوُّلات العميقة التي طاولتْ وضعيةَ الشباب والطلاب طوال العقود الأخيرة في مصر، وعلى النحو الذي وصّفناه باختصارٍ آنفًا، انعكاسٌ مباشرٌ على اهتماماتهم ومواقفهم السياسيةٍ والاجتماعية. فهذه الأخيرة شهدتْ تراجعًا واضحَ الدلالة، إذْ أفلحت الاستراتيجياتُ النظاميةُ التي استهدفتْ محوَ مقوِّمات الوعي العامّ في دفع الأغلبية العظمى من المواطنين ـ وفي القلب منهم الشبابُ والطلابُ ـ إلى إدارة الظهرِ للسياسة، خاصةً مع التعاظم التدريجي لأكلافِ الاشتغال بها؛ ومن هذه الأكلاف: المطاردةُ، والاعتقالُ، والتعذيبُ، والفصلُ، والتشريدُ، والمنعُ من التوظف . وصولاً إلى القتل أحيانًا، كما حَدَثَ في المظاهرات الطلابية المؤيِّدة للانتفاضة الفلسطينية وضدّ الحرب على العراق.

وفي هذا السياق تشير دراساتٌ حديثةٌ أُجريتْ على عيِّنةٍ تضمّ نحو خمسة آلاف شاب ينتمون إلى سبع مناطق مَثّلتْ أقاليمَ مصر المختلفة؛ ودراسةٌ دكتوراه قدَّمها مؤخّرًا الباحث علاء عبد المجيد يوسف إلى كليّة الإعلام بجامعة القاهرة؛ وثانيةٌ أعدّتها وزارةُ الشباب عن «مشاركة الشباب في العمل السياسي»؛ وثالثةٌ أعدّها مختار شعيب، الباحثُ بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة **الأهرام**؛ ورابعةٌ أعدّها فريقُ عملٍ بحثيّ متكامل بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (صدرتْ في القاهرة عام ٢٠٠٥) عنوانُها «المصريُّ المعاصر، مقاربة نظرية وإمبيرقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية»؛ وخامسةٌ نظّمها المركزُ الدوليُّ للدراسات المستقبلية والاستراتيجية بعنوان «رؤية الشباب للقضايا الوطنية»... أقول تشير كلُّ هذه الدراسات إلى الأمور التالية:[١]

ـ ٨٨ ٪ من أفراد العيِّنة لا ينتمون إلى أيّ حزب سياسي.

ـ ٨٧ ٪ منهم لا يهتمّون بالأحداث السياسية الجارية.

ـ ٥٧٪ منهم لا يَحْرصون على متابعة البرامج السياسية أو جلسات مجلس الشعب أو الشورى.

ـ أكثر من ٩٢٪ منهم يَخْشون العملَ بالسياسة (بسبب قبضة الأمن الباطشة والخوف المترسِّب في الأعماق من النتائج السلبية الخطيرة المترتِّبة على هذا العمل).[٢]

---

١ ـ أنظرْ عرضًا لجانب من هذه الدراسات في سامي عبد الخالق، «شباب مصر يقاطع السياسة،» جريدة **العربي**، القاهرة، ٢٠٠٥/٨/١٤.

٢ ـ يصف الدكتور الشافعي بشير، أستاذُ القانون بحقوق المنصورة، هذا الوضعَ على النحو التالي: «شهدت الجامعاتُ المصرية مساحةً من الحرية بعد حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، ومارستْ نوادي أعضاء هيئة التدريس حريةَ الرأي والتعبير كما مارسها الطلابُ في ظلّ لائحة ١٩٧٦. ثم ضاع كلُّ شيء، بدءًا بإلغاء انتخابات عمداء الكليات، وحلِّ مجالسِ إدارات النوادي [نوادي أعضاء هيئات التدريس]، وتغوُّلِ السلطة البوليسية داخلَ الجامعة من خلال الحرس [الجامعي] وعناصرِ الأمن وعملائهم. وأصبح الجو في الجامعات خانقًا.»

تتركّز السلطة في مصر في أيدي ٦٪ من مواطنيها، جميعُهم فوق الستّين!

ـ لا يشعر أغلبيةُ الشباب أنّهم جزءٌ من المجتمع الذي يعيشون فيه، ما دامت الحكومةُ والأحزاب لا تتيح لهم فرصةَ المشاركة. وسادت «ظاهرةُ العواجيز» في كلّ مؤسسات الدولة، أيْ سيطرت الأجيالُ الضاربةُ في القِدَم على كلّ مناحي الحياة وكذلك الأمر في المؤسسات الإدارية والتشريعية، وفي مجلس الشعب والشورى، وأيضًا في الأحزاب السياسية، إذ تتركز السلطةُ في مصر في أيدي ٦ ٪ من مواطنيها، جميعُهم فوق الستين!

ـ أغلبُهم يَنْظرون إلى هيئات العمل السياسي القائمة باعتبارها «مجردَ ديكور وواجهةٍ تجميليةٍ هشّةٍ للنظام، وليس لها وزنٌ ملموسٌ لدى رجل الشارع الذي لم يَسْمع بها أصلاً!»

ـ يَنْظر غالبيةُ الشباب إلى العمل السياسي على أنّه «محفوفٌ بالمخاطر وغيرُ مأمون العواقب.» علاوة على عدم ثقتهم بجدوى العملية الانتخابية ونزاهتِها، وشعورهم بالسخط على مجمل الأوضاع السياسية، الأمرُ الذي يَدْفعهم إلى الإحجام عن المشاركة السياسية الحقيقية، «وإلى قَصْرِ اهتمامهم على جوانب حياتهم الخاصة...» في ظلّ ظروف اقتصادية متدهورة، وفرص عملٍ نادرة، ومرتّباتٍ محدودةٍ لا تفي بالحدّ الأدنى من متطلّبات الحياة.[1]

ـ نحو ثلثَيْ أفراد العيّنة لا يَمْلكون بطاقاتٍ انتخابيةً، ولا يهتمون بالحصول عليها.

ـ تدنّي نسبة مَنْ يمتلكون المعرفةَ السياسيةَ المباشرة في حدِّها الأدنى، وانخفاضُ مستوى الوعي السياسي بصورة كبيرة.

ميلاد جديد للحركة الشبابية في مصر

على الرغم من هذه الصورة الكابية، فقد شهدت الشهورُ الأخيرة من العام ٢٠٠٤، وطوال العام ٢٠٠٥، وما انقضى من شهور العام الحالي ٢٠٠٦، حالةً من الحراك السياسي غيرَ مسبوقةٍ، انتشرتْ موجاتُها في كافة أنحاء البلاد، وبالذات في قطاعات النخبة السياسية/الثقافية، التي بدا وكأنّها تستيقظ من سُبات طويل.

العلامة الفارقة للحظةِ النهوض هذه ارتبطتْ بميلاد «الحركة المصرية من أجل التغيير،» التي صارت تُعرف باسم «كفاية،» يوم ٢٠٠٤/٩/٢٢، وبداياتِ نزولها إلى الشارع في مفتتح عدد كبير من التظاهرات والأنشطة الجماهيرية. وكان أول هذه الأنشطة يوم ٢٠٠٤/٢/١٢ (في ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان) أما آخرُها فكان في ٢٠٠٥/٥/٢٥ في ذكرى يوم الاستفتاء الدامي على تعديل المادة ٧٦ من الدستور (باختيار رئيس الدولة بالانتخاب بدلاً من الاستفتاء)، حيث قام «البلطجيّة» والمجرمون بسَحْل العشرات من نشطاء حركة «كفاية،» وانتهاكِ أعراض العديد من فتياتها ومن الصحفيات في الشارع وعلى رؤوس الأشهاد!

وترتّب على هذا الظهور الكبير لحركة «كفاية» مجموعةٌ من التداعيات، لعلّ أبرزَها:

أولاً: كسرُ حاجز الخوف من بطش الدولة وسطوةِ أجهزةِ الأمن، وتحطيمُ ثقافة الترويع التي سادت طوال العقود الماضية.

ثانيًا: انتزاعُ حقّ التظاهر السلمي من الشارع المصري (دون انتظار الحصول عليه من أجهزة الأمن)، واكتسابُ «شرعيةٍ جديدةٍ» هي الشرعية المستمدّة من الالتفاف الجماهيري والرضا الشعبي بديلاً من شرعية الأجهزة الرسمية.

ثالثًا: رفعُ مستوى (وحدّة) نقد السلطة، ونقد فسادها، ورموزها، بدءًا من رئيس الدولة وإنزاله من عليائه التقليدية «المقدَّسة» إلى مستوى المواطن العادي الذي يؤاخَذُ على أخطائه، ويُحاسَبُ على ممارساته. وهذا ما يَحْصل للمرة الأولى في تاريخ مصر والمنطقة.

رابعًا التشديد على ازدياد وتيرة «الطلب على الديموقراطية» في مصر. والأمر المستحدث هنا هو التأكيد أيضًا على وجود

١ ـ وَرَدَ في «شباب مصر يقاطع السياسة،» مصدر سبق ذكره.

الشباب والسياسة في مصر المعاصرة

قطاعاتٍ شعبيةٍ مستعدةٍ لدفع الثمن المقابل لاكتساب تلك الديموقراطية، ومستعدةٍ للصمود في «صراع الإرادات» الذي مارسته الدولةُ باستخدام «العنف المفرط» والبلطجة وسياساتِ «الصدمة والترويع» في مواجهة متظاهري حركة «كفاية» وغيرِها من القوى والحركات السياسية الجديدة.

خامسًا: دفعُ قطاعات جديدة من شرائح النخبة السياسية والمثقفين والمهنيين، وشرائح الطبقة الوسطى الهامة، وبعضِ الشرائح الشعبية، للنزول إلى الشارع والانضمام إلى صفوف المطالبين بالتغيير الديموقراطي ـ وعلى رأسهم «القَضاةُ» الذين يخوضون نضالاً بطولياً من أجل نيل استقلالهم عن هيمنة السلطة التنفيذية، ولإقرار حقِّهم في المراقبة النزيهة للانتخابات دون فرضٍ أو وصاية.

وكان من الطبيعي أن يُحْدث هذا الحراكُ أثرَه المباشرَ في أوساط الشباب والطلاب، باعتبارهم أكثرَ الفئات العمرية حساسيةً لما يَحْدث. وتبلورت التفاعلاتُ في أربعة محاور رئيسية، هي على التتابع:

أولاً: ميلاد حركة «شباب من أجل التغيير»: هذه الحركة هي القوة الشبابية الضاربة لحركة «كفاية،» والجسرُ الموصلُ بينها وبين الجماهير الشعبية في شتّى أنحاء البلاد، إذ تنتشر تجمُّعاتُها في أكثر من خمس وعشرين محافظة من محافظات مصر. وقد أسهمتْ حركةُ «الشباب» خلال العامَيْن الماضيَيْن في تحريك المياه الآسنة في المجتمع، وفي الوصول بالشعارات السياسية والمظاهرات إلى مناطق شعبية لم يسبقْ أن وطئَتْها من قبل.

ففضلاً عن المساهمة النشطة والدؤوبة في مظاهرات الحركة الأم «كفاية» وأنشطتها واعتصاماتها، شارك «شباب من أجل التغيير» على نطاقٍ واسعٍ في المظاهرات التي انطلقتْ في مصر الشعبية: السيدة زينب ـ الزيتون ـ إمبابة ـ المطرية ـ شبرا، ألخ. وهزّتْ شعاراتُهم وهتافاتُهم الحواريَّ والأزقّةَ والميادينَ، حاملةً لبسطاء الوطن فرحةَ اكتشافِ شبابٍ من نوعٍ جديدٍ، قادرٍ على الفعل والأمل، يتحدّى الظلمَ وبطشَ السجّان.

ومن الوسائل الجديدة التي ابتكرها «شباب من أجل التغيير» فكرةَ المَعارض المتحرّكة في شوارع مصر وحواريها وأحيائها، كالمعادي وروض الفرج وغيرهما. وهي فكرة مبتكرة فعلاً، نُفّذتْ لأول مرة، وبجسارة، لكي تصل إلى المواطنين في أماكنهم، وتبسِّط القضايا السياسية للفئات العازفة عن المشاركةِ والتفاعلِ في قضايا الوطن. وتلجأ حركةُ «شباب من أجل التغيير» إلى مخاطبة الأجيال الجديدة بأساليب مناسبة، مثلما تبدّى في إصدارها ألبومًا غنائيّاً وطنيّاً جديدًا، طَبَعَتْه على أقراص مدمجة (C.D.) تتضمّن عدةَ أناشيد وأغانٍ ثورية، تُغنِّي للوطن والشعب ولحركة «كفاية» وللحرية... ولانتفاضة شعب فلسطين والعراق.

ثانيًا: نشوء حركة «طلاب من أجل التغيير»: نشأتْ هذه الحركة في شهر سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥، أيْ بعد عام من إعلانِ حركة «كفاية،» كجناح طلابيّ لها يَنْشط في أوساط الجامعة، ويَطْرح برنامجًا للنضال الطلاّبي الديموقراطي، وينسّق في الوقت نفسه مع المطالب الديموقراطية العامة للمجتمع. وأشار «طلاّبٌ من أجل التغيير» في بيانهم التأسيسي إلى محاور حركتهم، وهي على النحو التالي: ١ ـ رفضُ التمديدِ والتوريثِ، والعملُ على مبدإ التداول السلمي للسلطة. ٢ ـ رفضُ كلّ أشكال التدخُّل الأمني في الأنشطة الطلابية. ٣ ـ إلغاءُ قانون الطوارئ، وإطلاقُ الحريات العامة ـ وعلى رأسها حقُّ التظاهر السلمي، وحريةُ تأسيس الأحزاب والجمعيات، والإفراجُ عن كافة المعتقلين السياسيين. ٤ ـ الإشرافُ القضائي الكامل على الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ٥ ـ رفضُ اتفاقية كامب ديڤيد، ورفضُ كلّ أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني. ٦ ـ عدمُ الانصياع لأيّ تدخلٍ خارجيٍّ في الشؤون المصرية. ٧ ـ التضامنُ مع مطالب حركة أساتذة الجامعات من أجل استقلال الجامعات وحريتها. ٨ ـ استعادةُ دور الجامعات والمدارس المصرية كمنابر للوعي والبحث العلمي والتنوير في المجتمع. ٩ ـ النضالُ من أجل تثبيت مجّانية التعليم في كافة المراحل كحقّ من حقوق الإنسان. ١٠ ـ المشاركةُ في العملية التعليمية، وتطويرُها، من خلال حوار ديموقراطي في صفوف الطلاب.

حركة «كفاية» كسرتْ حاجزَ الخوف، وانتزعتْ حقّ التظاهر السلمي من الشارع المصري لا من أجهزة الأمن.

هذا وقد شارك «شباب من أجل التغيير» و«طلاّب من أجل التغيير» بقوة في المظاهرات والاعتصامات الدامية التى عمّت القاهرةَ في أيام ٢٦ و٢٧ إبريل (نيسان)، و١١ و١٨ مايو (أيار) الماضيَيْن، نصرةً لقضاة مصر الشرفاء في معركة الاستقلال والديموقراطية. وقد تمّ سحلُ العشرات منهم في شوارع القاهرة، بعد الاعتداء العنيف عليهم، واعتقال نحو مائة عضو منهم لا زالوا حتى الآن خلف زنازين النظام المصري.

كما تَنْشط، من خلال «شباب من أجل التغيير» و«طلاّب من أجل التغيير،» جماعاتٌ شبابيةٌ وطلابيةٌ تنتمي إلى حزبَي «الكرامة» و«الوسط» (تحت التأسيس)، وجماعة «الاشتراكيين الثوريين» و«حزب العمل» (المجمّد)، وغيرها من القوى والتجمُّعات السياسية الجديدة في مصر.

ثالثًا: شباب حزب الغد: يُعَدّ «حزبُ الغد» أحدَ أهمّ الأحزاب الحَديثة النشأة في مصر. وتعود هذه الأهمية إلى شخصيةِ مؤسِّسه وزعيمِه الدكتور أيمن نُور، الذي خاض معركةَ الرئاسة في مواجهة رئيس الجمهورية حسني مبارك، وحَلّ في الموقع الثاني بعده، مقدِّمًا أداءً لافتًا للنظر، كان أحدَ أسباب الهجمة الشرسة للسلطة عليه وعلى الحزب، إذ تمّ سجنُه بتهمةٍ ملفّقة. ولعبت السلطةُ دورًا كبيرًا في محاولة تدمير الحزب من الداخل، لمصادرةِ أيّة إمكانيةٍ لمنافسة ابنِ الرئيس، جمال مبارك، في عملية توريث السلطة القادمة.

ورغم المصير المؤسف لأيمن نور، فقد أبلى شبابُ «حزب الغد» بلاءً حسنًا في معركة الدفاع عن الحزب، وعن زعيمه، وفي معركة الحريات بشكل عامّ. وشارك عددٌ ملحوظٌ منهم في معارك الشوارع، جنبًا إلى جنب مع شباب حركة «كفاية» وغيرها من الحركات والقوى السياسية والديموقراطية في المجتمع، واعتُقِلَ بعضهم في التحركات التي واكبت «انتفاضةَ القضاة» الأخيرة.

رابعًا: دور طلاب الإخوان المسلمين: لا يُمْكن الحديثُ عن الشباب والسياسة في مصر الراهنة من دون الحديث عن طلاب جماعة الإخوان المسلمين، الذين نشطوا بصورة كبيرة طوال السنوات الأخيرة في الكثير من الجامعات والمعاهد العليا والأزهرية. فقد نَظّموا عددًا من المظاهرات داخل الحرم الجامعي في مناسباتٍ إسلامية، أو لدعم مطالب الإخوان المسلمين (الإصلاحية). وبرزوا في هيئةٍ تنظيميةٍ عالية، وإمكانياتٍ ماديةٍ كبيرة، ساهمتْ في تطوير عملهم وجذبِ قطاعاتٍ طلابية واسعة إليها.

وحسب إعلانات طلاّب «الإخوان المسلمين،» فإنّ تحرُّكاتهم تستهدف: «١ ـ نشر القيم والمبادئ الإسلامية والحضارية السلمية، وتربيةَ الشباب المصري عليها. ٢ ـ تبنّي القضايا الطلاّبية، مع تشجيع عموم الطلاب على السعي إلى نيل حقوقهم. ٣ ـ توعيةَ جماهير الطلاب بقضايا الأمّة وأبعادِ المخططات الأميركية والصهيونية ومستهدفاتها في المنطقة العربية والإسلامية وفي العالم.»

خاتمة

من الملاحظ أنّ كلّ هذه الجماعات الشبابية الجديدة، التى أَمدّتِ الحياةَ السياسيةَ المصرية بزخم جديد يُخْرجها من حالة الموات السياسي السابقة إلى حالة جديدة من الحيوية والنشاط، لا تضمّ ـ إلاّ في القليل النادر ـ شبابًا أو طلابًا منضمين إلى أيٍّ من الأحزاب القديمة التي نشأتْ في إطار «التعددية المضبوطة» التى هَنْدَسَها النظامُ الساداتيُّ ضمن منظومةٍ محكمةٍ من الضوابط والقيود أدّتْ في نهاية المطاف إلى تكريس عجزها وجمودها.

والملاحظة الثانية التي ينبغي إدراجُها في هذا السياق تخصّ وجودَ عدد واضح من **فتيات** الجيل الجديد في التجمُّعات الشبابية والطلابية المستحدثة. وهذا أمرٌ شديد الأهمية، بالنظر إلى الحملة الهائلة التى تتعرّض لها المرأةُ في مصر، بهدف مصادرة ما حقّقتْه من مكتسبات حضارية على امتداد القرن الماضي، وإعادتِها إلى المنزل، ضمن منظومةٍ رجعيةٍ تَسْعى إلى الهيمنة على المجتمع وإعادةِ تشكيل ملامحه بصورة تتواءم مع إيديولوجيّتها المتخلفة.

أحمد بهاء الدين شعبان

عضو مؤسِّس في «الحركة المصرية من أجل التغيير ـ كفاية»